No 4A العدد 4A
2026 آب Aug 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية

النظام المالي في العصر العباسي الأول وأثره في تعزيز سلطة الخلافة دراسة تاريخية تحليلية للمدة-132 232هـ-847-750 / م

م .م عامر إبراهيم احمد
مدرسة - ابن طفيل الابتدائية المختلطة بلدروز
ايميل / ameribrahim489@gmail_com

الملخص
يتناول هذا البحث النظام المالي في العصر العباسي الأول بوصفه أحد المداخل الأساسية لفهم بناء السلطة المركزية واستمرارها فالمالية العامة لم تكن مجرد أدوات للجباية والإنفاق، وإنما كانت جزءاً من آلية الحكم التي ربطت العاصمة بالولايات، ووفرت للخلافة القدرة على تمويل الجيش والدواوين ومراقبة العمال والولاة ينطلق البحث من أن القوة العباسية في المدة132-232 هـ لم تعتمد على الشرعية السياسية والدينية أو على التفوق العسكري وحدهما، بل قامت كذلك على قدرة الدولة على تنظيم مواردها، ولا سيما الخراج، وإدارتها عبر بيت المال والدواوين والوزارة فكلما انتظم تدفق الموارد إلى المركز ازدادت قدرة الخليفة على ضبط المجال السياسي، وكلما اضطربت الجباية أو ضعفت الرقابة ظهر أثر ذلك في هيبة الخلافة ومركزيتها اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي، من خلال قراءة الموارد المالية في علاقتها بالبنية السياسية والاجتماعية للدولة وقد خلص البحث إلى أن الخراج كان العمود الأبرز في مالية الدولة العباسية، وأن العدالة في التحصيل لم تكن مطلباً أخلاقياً فحسب، بل شرطاً لحماية الإنتاج والاستقرار كما أظهر أن تضخم النفقات العسكرية، وضعف المحاسبة، واتساع نفوذ الولاة، كانت من العوامل التي أسهمت لاحقاً في إضعاف الخزينة ومن ثم إضعاف سلطة الخلافة

الكلمات المفتاحية :الدولة العباسية، الخراج، بيت المال، ديوان الخراج، الوزارة، الجباية، الاستقرار السياسي

The Financial System in the Early Abbasid Period and Its Impact on Strengthening the Authority of the Caliphate: An Analytical Historical Study for the Period 132–232 AH / 750–847 CE

A. L. Amir Ibrahim Ahmed

Abstract
This research examines the financial system in the early Abbasid era as a fundamental approach to understanding the structure and continuity of central authority. Public finance was not merely a tool for taxation and expenditure, but rather an integral part of the governing mechanism that linked the capital to the provinces and provided the Caliphate with the ability to finance the army and administrative departments, as well as to oversee officials and governors.The research begins with the premise that Abbasid power during the period 132-232 AH did not rely solely on political and religious legitimacy or military superiority, but also on the state's ability to organize its resources, particularly land tax (kharaj), and manage them through the treasury, administrative departments, and the ministry. The more organized the flow of resources to the center, the greater the Caliph's ability to control the political sphere. Conversely, whenever tax collection became disordered or oversight weakened, the impact on the Caliphate's prestige and central authority was evident. The study adopted a historical-analytical approach, examining financial resources in relation to the political and social structure of the state. The research concluded that land tax was the most prominent

pillar of Abbasid state finances, and that fairness in tax collection was not only a moral imperative but also a prerequisite for protecting production and stability. It also demonstrated that the inflation of military expenditures... Weak accounting practices and the expanding influence of governors were among the factors that later contributed to the weakening of the treasury and subsequently the authority of the caliphate.

Keywords: Abbasid Caliphate, land tax, treasury, tax office, ministry, tax collection, political stability

المقدمة

لا يمكن فهم قوة الدولة من خلال شعاراتها السياسية وحدها؛ فالدولة لا تستقر إلا عندما تمتلك مورداً منظماً يمكّنها من إدارة الجيش، وتشغيل الدواوين، وحماية الطرق، وتمويل القضاء والبريد وسائر المرافق العامة ومن هذا المنطلق تبرز دراسة النظام المالي في العصر العباسي الأول بوصفها مدخلاً مهماً لفهم طبيعة الحكم العباسي وآليات تثبيت سلطته عندما انتقلت الخلافة إلى العباسيين سنة132 هـ وجدوا أمامهم فضاءً سياسياً وإدارياً واسعاً[1]، يضم أقاليم متعددة وسكاناً متنوعين وطبقات اجتماعية ومهنية مختلفة ولم يكن نجاحهم مرتبطاً بإسقاط الدولة الأموية فحسب، بل بقدرتهم على تحويل الانتصار السياسي إلى إدارة مستقرة، وهذا اتحول احتاج إلى نظام مالي قادر على جمع الموارد وتوجيهها ومراقبة القائمين عليها

تزداد أهمية العصر العباسي الأول لأنه يمثل المرحلة التي احتفظت فيها الخلافة بقدر كبير من السيطرة المباشرة على مفاصل الدولة، قبل أن تتسع مظاهر اللامركزية وتتعاظم قوة القادة العسكريين والولاة ولذلك فإن دراسة مالية هذه المرحلة تساعد على تفسير عناصر القوة الأولى، كما تكشف في الوقت نفسه عن البدايات التي مهّدت لاحقاً لضعف المركز

إن الخراج والجزية والزكاة والعشور ليست مصطلحات مالية مجردة؛ فكل مورد منها يرتبط بجانب من جوانب المجتمع والدولة فالخراج يتصل بالأرض والإنتاج والفلاحين، والجزية تتصل بإدارة التنوع الديني، والزكاة تعبّر عن الوظيفة الشرعية والاجتماعية للدولة، أما العشور والرسوم التجارية فتعكس حركة الأسواق والطرق ومن تفاعل هذه الموارد تشكلت القدرة المالية التي استندت إليها الخلافة في ممارسة الحكم

أولاً :مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في بيان العلاقة بين التنظيم المالي والمركزية السياسية في العصر العباسي الأول فهل كان المال مجرد وسيلة للإنفاق، أم كان أداة أساسية في تثبيت الحكم وضبط الولايات وإدارة الجيش؟ ويتفرع من هذا السؤال البحث في موارد بيت المال، وموقع الخراج والجزية، ودور الوزراء والدواوين، والعوامل التي نقلت الدولة من القوة المالية إلى الضعف المالي في مراحل لاحقة

ولا يتعامل البحث مع الموارد المالية باعتبارها أرقاماً منفصلة، بل بوصفها بنية إدارية وسياسية أثّرت في علاقة الخليفة بالجيش والولاة والرعية

ثانياً :أهمية البحث

تنبع أهمية الموضوع من أن كثيراً من الدراسات السياسية للتاريخ العباسي تركز على الخلفاء والثورات والوزراء والقادة، بينما يبقى المال في موضع خلفي، مع أنه كان عنصراً حاسماً في صناعة القرار السياسي فالخليفة الذي يملك مورداً مستقراً يستطيع دفع العطاء، ومراقبة العمال، وتمويل الأجهزة الإدارية؛ أما فقدان الموارد فيقود غالباً إلى تقلص النفوذ السياسي

([1]) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج ٧، حوادث سنة ١٣٢هـ؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٥، حوادث سنة ١٣٢هـ.

كما أن هذا البحث يحاول الربط بين التاريخ السياسي والتاريخ الإداري والاقتصادي، من خلال النظر إلى النظام المالي بوصفه جزءاً من آليات الاستقرار والحكم لا مجرد جانب محاسبي

ثالثاً :منهج البحث

يعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي فهو يستند إلى المصادر التاريخية والفقهية والإدارية التي تناولت الخراج والدواوين والوزارة، ثم يحلل دلالات هذه المادة ضمن سياق العصر العباسي الأول ولا يكتفي البحث بالوصف، بل يسعى إلى تفسير الوظائف السياسية للموارد المالية وأثر الجباية والإنفاق في قوة الخلافة أو ضعفها

المبحث الأول

المال بوصفه أداة لبناء السلطة العباسية

أولاً :من الدعوة إلى الدولة

لم يكن قيام الدولة العباسية انتقالاً أسرياً محدود الأثر، بل كان إعادة تشكيل واسعة لشبكة الولاءات السياسية والاجتماعية فقد احتاجت الدولة الجديدة إلى تثبيت العاصمة، واحتواء القوى التي أسهمت في نجاح الدعوة، وإعادة توزيع المناصب، وضمان تدفق الموارد من الولايات وهذه المهمات لا تتحقق من غير مال منظم وإدارة قادرة على ضبطه

أدرك الخلفاء الأوائل أن الرموز السياسية لا تكفي وحدها لحماية الدولة فالخطبة والسكة والنسب إلى آل البيت تمنح الحكم صورة شرعية، لكنها لا تكفي لدفع رواتب الجند، ولا لمحاسبة عامل بعيد، ولا لإعمار الأرض لذلك أصبح بيت المال وديوان الخراج من أدوات تثبيت الدولة، لأنهما وفرا للخلافة القدرة العملية على تحويل الشرعية إلى سلطة يومية

ويظهر أبو جعفر المنصور مثالاً واضحاً لهذا الاتجاه؛ فقد عُرف بالحرص على جمع الموارد وضبط النفقات وبناء إدارة مركزية أكثر رسوخاً كما أن بناء بغداد لم يكن مشروعاً عمرانياً منفصلاً عن السياسة المالية، بل كان تأسيساً لمركز إداري جديد تتصل به الدواوين والطرق والسلطة [٢]

ثانياً :بيت المال وحدود سلطة الخليفة

كان بيت المال في التصور الإسلامي مالاً عاماً، إلا أن إدارة هذا المال كانت في يد السلطة العليا التي تحدد أوجه الإنفاق وفق مصالح الدولة [٣] ومن هنا نشأ توازن دقيق بين مبدأ الأمانة العامة وبين ضرورات الحكم التي جعلت المال أداة من أدوات السياسة

في العصر العباسي الأول تحوّل بيت المال إلى مركز تلتقي فيه حاجات الجيش والدواوين والبريد والقضاء والإنفاق العام ولذلك فإن السيطرة على بيت المال لم تكن سيطرة على خزينة فحسب، بل كانت سيطرة على قدرة الدولة على الفعل

وتكشف علاقة المركز بالولايات أن المال كان معياراً عملياً للطاعة فالوالي الذي يرسل خراج ولايته بانتظام يقر بسيادة العاصمة، أما الوالي الذي يؤخر المال أو يحتفظ به فيبدأ عملياً بتكوين هامش استقلال قد يتحول إلى قوة سياسية

ثالثاً :المال والمركزية

([٢]) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج ٧، ص ٦١٥، في ذكر خبر بناء مدينة بغداد؛ اليعقوبي، البلدان، ص ٥٢، في وصف بغداد وآثارها.

([٣]) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٢٢١، باب وضع الجزية والخراج؛ أبو يوسف، كتاب الخراج، ص ٣٤، فصل الفيء والخراج.

لم تقم المركزية العباسية على وجود الخليفة في بغداد وحده، بل قامت على انتظام انتقال المعلومات والأموال والحسابات من الأطراف إلى المركز فالبريد ينقل الأخبار، والدواوين تحفظ القيود، والخراج يغذي بيت المال ومن اجتماع هذه العناصر تشكلت سلطة مركزية قادرة على إصدار القرار وتنفيذه
ولهذا كان أي خلل في الجباية أو الحساب أو الرقابة ينعكس على المركزية السياسية فالأزمة تبدأ في الغالب بنقص الإيراد، لكنها تنتهي بإضعاف قرار الخليفة واضطراره إلى مساومة القادة والولاة وأصحاب النفوذ

المبحث الثاني

موارد بيت المال وتحولاتها العملية

أولاً :الخراج

مثّل الخراج المورد الأكثر وزناً في مالية الدولة العباسية؛ لأن الزراعة كانت قاعدة الاقتصاد، ولا سيما في العراق والسواد وسائر المناطق الزراعية[٤] وبخلاف موارد الحرب، كان الخراج مورداً دورياً يمكن تقديره وتسجيله ومتابعته، ولذلك احتاج إلى ديوان وموظفين وسجلات دقيقة
ولم يكن تقدير الخراج عملاً حسابياً بسيطاً، إذ ارتبط بطبيعة الأرض وخصوبتها، ونوع الزراعة، وتوفر الماء، وقدرة الفلاحين على الإنتاج ومن ثم كان على الدولة أن توازن بين حاجتها إلى المال وبين حماية القدرة الإنتاجية للأرض؛ لأن الجباية المفرطة قد تمنح الخزينة مورداً سريعاً لكنها تضعف المورد نفسه على المدى الطويل
وتدل مركزية الخراج على أن الدولة العباسية، رغم ازدهار التجارة والصناعة والعلم، ظلت تعتمد في عمقها المالي على الأرض والإنتاج الزراعي فالمال المتأتي من الأرض كان يتحول إلى رواتب للجند، ونفقات للدواوين، ومشروعات عمرانية، ووسائل لضبط الولايات

ثانياً :الجزية

ارتبطت الجزية بأهل الذمة في إطار النظام القانوني الإسلامي وقد بقيت في العصر العباسي ضمن موارد الدولة، وإن لم تبلغ في أهميتها المالية منزلة الخراج وتكمن دلالتها في أنها تكشف طريقة الدولة في تنظيم علاقتها بالجماعات الدينية المختلفة ضمن مجتمع واسع ومتعدد
وكان الاعتدال في جباية الجزية عاملاً من عوامل الاستقرار؛ إذ إن الضبط والوضوح في التحصيل يحفظان علاقة الرعية بالدولة، أما التعسف فيفتح باب الشكوى والتوتر لذلك لا ينبغي النظر إلى الجزية على أنها مبلغ مالي فحسب، بل على أنها جزء من سياسة إدارة المجتمع

ثالثاً :الزكاة

تختلف الزكاة عن الخراج والجزية من حيث الأصل والوظيفة؛ فهي عبادة مالية ذات مصارف شرعية محددة ومع ذلك فقد كانت ضمن الصورة العامة للمالية الإسلامية، لأنها تعبّر عن مسؤولية السلطة في حفظ البعد الاجتماعي والشرعي للمال
وقد لا تكون الزكاة المورد الأكبر في مالية الخلافة العباسية، لكنها مهمة من حيث الدلالة؛ فهي تربط بين المال والتكافل، وتمنح الدولة صورة أخلاقية لا تقوم على الجباية وحدها، بل على رعاية بعض حاجات المجتمع

رابعاً :العشور والرسوم التجارية

أسهم اتساع الدولة العباسية وموقعها بين طرق الشرق والغرب في تنشيط التجارة، ووفرت الأسواق والموانئ والطرق مورداً إضافياً من العشور والرسوم ولم تكن هذه الموارد بديلاً عن الخراج، لكنها أضافت إلى مالية الدولة بعداً مدنياً وتجارياً

([٤]): أبو يوسف، كتاب الخراج، ص ٣٤-٣٦، فصل الفيء والخراج؛ البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٣٩ وما بعدها، في فتوح سواد العراق.

وكان ازدهار التجارة مفيداً للخزينة وللمدن معاً؛ فحركة السوق تنعش الطبقات التجارية والصناعية، وتوفر للدولة مورداً لا يعتمد على الأرض الزراعية وحدها، مما يساعد على تنويع مصادر الدخل

خامساً :الفيء والغنائم والمصادرات

عرفت الدولة الإسلامية الفيء والغنائم منذ بداياتها، غير أن أهميتهما تراجعت نسبياً في العصر العباسي الأول مع انحسار منطق الفتوحات الواسعة واستقرار الدولة على موارد جباية منتظمة، وفي مقدمتها خراج الأرض أما المصادرات فكانت مورداً استثنائياً ذا طبيعة حساسة؛ فقد تستخدمها السلطة لاسترداد أموال اختلسها عامل أو وزير، وقد تتحول في بعض الأحيان إلى وسيلة سياسية للحد من نفوذ بعض الشخصيات ولذلك تكشف المصادرات شدة التداخل بين المال والصراع السياسي داخل الدولة

:الثالث المبحث

الخراج والجزية بين التحصيل والاستقرار

أولاً :الخراج ومشكلة العدل المالي

كان الخراج أكثر الموارد حاجة إلى الدقة والعدل، لأنه يتعلق بالأرض والفلاح والإنتاج فإذا بالغت الدولة في الجباية أضرت بالزراعة وأضعفت المورد الذي تعتمد عليه، أما إذا راعت طاقة الأرض وسكانها حفظت الإنتاج ووفرت للخزينة دخلاً مستمراً

وقد ظهر هذا الوعي في كتب الخراج، ولا سيما عند أبي يوسف، إذ جمع الخطاب المالي بين الاعتبار الشرعي ومصلحة الدولة [٥] فالمقصود من الجباية ليس إنهاك الرعية، بل حفظ العمران واستمرار المورد، ولذلك فإن الظلم المالي يضر الدولة قبل أن يضر الأفراد

فالخراج المعتدل يحقق نتائج مترابطة :يضمن دخلاً ثابتاً لبيت المال، ويبقي الفلاح في أرضه، ويخفف احتمالات التذمر والاضطراب أما الخراج الجائر فيقود إلى نتائج معاكسة؛ إذ يضعف الإنتاج، ويهدم الثقة، ويفتح الباب أمام الشكاوى والتمرد

ثانياً :الجزية وإدارة التنوع

تطرح الجزية مسألة مختلفة عن الخراج؛ فهي لا تتصل بالأرض وحدها، بل بموقع غير المسلمين داخل الدولة وكانت الخلافة بحاجة إلى صيغة تحفظ أمن هؤلاء السكان وحقوقهم من جهة، وتؤكد سيادة الدولة من جهة أخرى لذلك فإن انتظام الجزية كان جزءاً من انتظام العلاقة بين السلطة ومكونات المجتمع ولأن الدولة العباسية ضمت جماعات واسعة من أهل الذمة في العراق والشام ومصر وغيرها، فإن أي اضطراب في التحصيل كان يمكن أن يتحول إلى مشكلة اجتماعية ومن هنا كان الاعتدال المالي أداة من أدوات إدارة التنوع، لا مجرد طريقة لجمع المال

ثالثاً :أثر الموردين في سلطة الخلافة

منح الخراج والجزية الخلافة قدرة على الإنفاق، والإنفاق بدوره تحول إلى نفوذ سياسي فدفع العطاء للجند، وتمويل الثغور، وتشغيل الدواوين، كلها أعمال تجعل حضور الخليفة ملموساً في حياة الدولة اليومية

غير أن هذا النفوذ بقي مشروطاً ببقاء الموارد تحت رقابة المركز فإذا صار الوالي المحلي يتحكم بالخراج ويقرر ما يرسله إلى بغداد وما يحتفظ به، بدأ ميزان السلطة يميل من العاصمة إلى الإقليم ولهذا كانت الرقابة المالية قضية سياسية في جوهرها

:الرابع المبحث

الوزراء والدواوين والرقابة المالية

أولاً :الوزارة بوصفها عقلاً إدارياً

---

(٥) أبو يوسف، كتاب الخراج، ص ٣٤-٣٦، فصل الفيء والخراج.

أدى اتساع الدولة العباسية(٦) إلى جعل الوزارة مؤسسة لا غنى عنها فالخليفة لا يستطيع متابعة تفاصيل الخراج والجند والرسائل والحسابات بنفسه، ولذلك برز الوزير بوصفه حلقة وصل بين القرار السياسي والتنفيذ الإداري وكلما تعقد جهاز الدولة ازدادت الحاجة إلى وزير متمرس بالكتابة والحساب والرقابة ولم يكن الوزير منفذاً للأوامر فحسب؛ فقد كان في حالات كثيرة موجهاً للإدارة، يشرف على الدواوين، ويتابع العمال، ويقترح السياسات المالية ومن هنا ارتبط نجاح النظام المالي بكفاءة الوزارة وقدرتها على ضبط الحسابات وتقليل الفساد وتنظيم النفقات تدل أخبار الوزراء والكتاب على أن المعرفة بالسجلات والحسابات لم تكن معرفة فنية محضة، بل أصبحت مصدراً من مصادر القوة السياسية داخل الدولة العباسية

ثانياً :ديوان الخراج

كان ديوان الخراج المؤسسة التي نقلت موارد الأرض من المجال المحلي إلى المجال المركزي(٧)؛ فهو الذي يسجل مقدار ما يجبى من الولايات، ويقارن الحسابات، ويتابع ما يصل إلى بيت المال ومن دون هذا الديوان كان الخراج سيبقى مورداً محلياً يصعب ضبطه وربطه بسياسة الدولة ولا تقتصر وظيفة الديوان على إحصاء المال، بل تمتد إلى قياس درجة التزام الولاية بالمركز فالولاية التي تنتظم حساباتها وتؤدي ما عليها تؤكد ارتباطها بالعاصمة، أما اضطراب الحسابات فيثير الشك الإداري والسياسي معاً

ومن ثم فإن ضعف ديوان الخراج يعد علامة مبكرة على ضعف المركز؛ لأن الدولة التي لا تعرف مواردها بدقة لا تستطيع أن تضع سياسة إنفاق واضحة ولا أن تحاسب ولاتها محاسبة فعالة

ثالثاً :ديوان الجند والنفقات

لا تكتسب الموارد المالية معناها السياسي إلا عندما تتحول إلى إنفاق منظم ومن أهم أوجه هذا الإنفاق رواتب الجند وعطاءاتهم ولذلك ارتبط ديوان الجند ببيت المال ارتباطاً وثيقاً، لأن أي خلل في سجلات الجند أو مستحقاتهم قد يفتح باب التلاعب أو التذمر العسكري

أما ديوان النفقات فيمثل الوجه الآخر للمالية العامة؛ فجمع المال لا يكفي ما لم تعرف الدولة مواضع صرفه فالإنفاق المنظم يعزز هيبة السلطة، بينما الإنفاق المرتجل أو المبالغ فيه يضغط على الخزينة ويفتح الباب أمام العجز

رابعاً :الرقابة على العمال والولاة

امتلك العامل المالي في الولاية موقعاً حساساً لأنه يتعامل مع المال قبل وصوله إلى المركز ولذلك احتاجت الدولة إلى رقابة دائمة ومحاسبة واضحة، لأن المال إذا بقي بعيداً عن عين العاصمة تحول إلى مصدر نفوذ محلي قد يستخدمه الوالي في تكوين ولاءات خاصة

وقد أخذت الرقابة صوراً متعددة، منها مراجعة الحسابات، وعزل العمال، ومصادرة الأموال التي يشتبه في جمعها بغير حق (٨) غير أن فعالية هذه الوسائل كانت مرتبطة بقوة الخليفة والدواوين؛ فإذا ضعفت السلطة المركزية أصبحت المحاسبة محدودة أو انتقائية وبهذا المعنى لم تكن الرقابة المالية وسيلة لحماية الخزينة فقط، بل كانت وسيلة لحماية وحدة الدولة ومنع تحول موارد الأقاليم إلى قواعد استقلال

المبحث الخامس

أثر التنظيم المالي في الاستقرار السياسي

أولاً :رواتب الجيش والاستقرار

---

(٦) الجهشياري، الوزراء والكتاب، أخبار الوزراء والكتاب في العصر العباسي الأول.

(٧) قدامة بن جعفر، الخراج وصناعة الكتابة، ص ٣٦، الباب الثالث في ديوان بيت المال؛ وص ٢٠٤ وما بعدها، مجموع وجوه الأموال.

(٨) الجهشياري، الوزراء والكتاب، أخبار رقابة الوزراء والكتاب؛ قدامة بن جعفر، الخراج وصناعة الكتابة، ص ٣٦، باب ديوان بيت المال.

كان الجيش العباسي من أكثر مؤسسات الدولة ارتباطاً بالمال فالجند يحتاجون إلى أرزاق منتظمة، والدولة تحتاج إلى ولائهم لحماية الحدود، وقمع الثورات، وحفظ الأمن الداخلي [٩] لذلك فإن تأخر الرواتب لم يكن خللاً مالياً محدوداً، بل تهديداً مباشراً لسلطة الخلافة

وفي الدولة المركزية يبقى الجيش تابعاً للخليفة ما دام الخليفة قادراً على تمويله أما عندما يعجز بيت المال، فإن القادة العسكريين يبدؤون في امتلاك نفوذ مستقل، وقد يتحولون من قوة تحمي الخليفة إلى قوة تضغط عليه وهكذا يتضح أن انتظام الخراج والموارد يؤدي إلى انتظام الجيش، وأن انتظام الجيش يسهم في استقرار الحكم فالمال المتحصل من الأقاليم يتحول في النهاية إلى أمن سياسي في العاصمة والأطراف

ثانياً :الإدارة والاتصال بين المركز والأقاليم

ساعدت الموارد المنظمة على تشغيل الجهاز الإداري، بما في ذلك رواتب الكتاب، ونفقات البريد، وأجور العمال، ومصاريف القضاء، ومتطلبات الدواوين وهذه العناصر تبدو إدارية في ظاهرها، لكنها أدوات سياسية لأنها تجعل أوامر المركز قابلة للتنفيذ في الولايات

فالأقاليم لا ترتبط بالعاصمة بالمراسلات فقط، بل ترتبط بها عبر دورة مالية وإدارية تشمل التحصيل، والتسجيل، والإنفاق، والمحاسبة وكلما انتظمت هذه الدورة بقيت الدولة أكثر تماسكاً، أما إذا اختلت صار الوالي أكثر استقلالاً وضعف حضور الخليفة في الواقع العملي

ثالثاً :المال والهيبة الرمزية للخلافة

تحتاج الهيبة السياسية إلى شواهد عملية فالخليفة الذي يبني مدينة، ويمول الثغور، ويدفع العطاء، ويكافئ القضاة والعلماء والولاة، يرسخ صورته بوصفه مركز الدولة أما العجز عن الإنفاق فيضعف هذه الصورة، حتى لو بقيت الألقاب والرموز قائمة

ومن هنا فإن المال يترجم الشرعية إلى ممارسة فالشرعية تمنح الخليفة حق الحكم، أما الموارد فتمنحه القدرة على ممارسة هذا الحكم ومن دون بيت مال قوي تصبح الخلافة عرضة للتحول إلى سلطة اسمية لا تملك أدوات التنفيذ

رابعاً :العدالة المالية والسلم الاجتماعي

لا يصنع الاستقرار السياسي الجيش وحده؛ فالفلاح والتاجر والصانع وأهل الذمة والموظف كلهم جزء من قاعدة السلم الاجتماعي فإذا تعاملت الدولة مع هؤلاء بمنطق الجباية القاسية أضعفت الثقة وأثارت التذمر، أما الاعتدال في التحصيل فيجعل قبول السلطة أيسر وأكثر استقراراً

ولهذا كانت العدالة المالية جزءاً من الأمن الداخلي فالناس إذا رأوا أن الدولة تأخذ ضمن حدود محتملة، وأنها لا تترك العمال يظلمونهم، بقوا أقرب إلى الطاعة والعمل والإنتاج أما إذا فقد هذا الشعور فإن التذمر قد يتحول إلى هجرة أو تهرب من الجباية أو ثورات محلية

وتظهر هنا علاقة السياسة المالية بالعمران :الجباية المعتدلة تحفظ الإنتاج، والإنتاج يحفظ بيت المال، وبيت المال يحفظ سلطة الدولة [١٠]

المبحث السادس

عوامل الضعف المالي وانعكاسها على الخلافة

أولاً :اتساع الدولة وتحول الولايات إلى مراكز قوة

([٩]) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٥، حوادث الدولة العباسية الأولى؛ الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج ٨، حوادث سنة ١٨٤هـ وما بعدها في أخبار الجيش والولاة.

([١٠]) ابن خلدون، المقدمة، فصل الجباية وأثر الظلم في العمران؛ أبو يوسف، كتاب الخراج، ص ٣٤-٣٦.

كان الاتساع الجغرافي مصدراً كبيراً للموارد، لكنه كان في الوقت نفسه مصدراً للصعوبات فكلما ابتعدت الولاية عن العاصمة ازدادت صعوبة الرقابة، وازداد اعتماد المركز على وكلاء محليين ومع الزمن قد يتحول هؤلاء الوكلاء إلى أصحاب نفوذ مستقل إذا جمعوا بين المال والجند

كانت الخلافة قوية عندما كانت موارد الولايات تصل إلى بيت المال المركزي بانتظام أما حين بدأت بعض الأقاليم تحتفظ بجزء من مواردها أو تديرها وفق مصالحها الخاصة، فقد المركز جزءاً من قدرته على التأثير وهنا سبق التحول المالي أو رافق التحول السياسي نحو اللامركزية [١١]

ثانياً :تضخم النفقات العسكرية

مع مرور الزمن ارتفعت كلفة الجيش بسبب اتساع الجبهات، وتغير تركيب القوة العسكرية، وكثرة الاضطرابات الداخلية وعندما تتجاوز النفقات العسكرية قدرة الموارد المنتظمة تلجأ الدولة إلى حلول سريعة، مثل زيادة الجباية أو المصادرة أو الاعتماد على أصحاب النفوذ

وقد تعالج هذه الحلول العجز مؤقتاً، لكنها تزيد المشكلة تعقيداً فزيادة الضغط على الرعية تضعف الإنتاج، والمصادرة تقلل الثقة، والاعتماد على القادة يمنحهم سلطة أكبر وبذلك يصبح العلاج المالي القصير سبباً جديداً من أسباب الضعف

ثالثاً :الفساد وضعف المحاسبة

لا يقتصر الفساد المالي على نقص الأموال في الخزينة، بل يضرب الثقة بين الدولة والرعية فإذا ظلم الجباة الناس باسم الخليفة تضررت صورة الخليفة نفسه، حتى إذا لم يكن مباشراً لذلك الظلم [١٢]

ويؤدي ضعف المحاسبة إلى جرأة العمال والولاة على احتجاز الأموال أو المبالغة في الجباية ومع تكرار هذه الممارسات تتراجع موارد المركز، وتضعف قدرته على الإنفاق، ويزداد اضطراره إلى إجراءات استثنائية

وبذلك يكون الفساد ذا أثر مزدوج :فهو ينقص المال من جهة، ويضعف الشرعية العملية للدولة من جهة أخرى

رابعاً :الصراع السياسي وأثره المالي

يحتاج كل صراع سياسي إلى مال فالمتنافسون على السلطة يستخدمون العطاء لكسب الأنصار، ويحركون الجند بالرواتب، ويوظفون المناصب والموارد لإعادة تشكيل الولاءات لذلك فإن اضطراب السياسة يؤدي غالباً إلى اضطراب المالية

وفي المقابل، يولد ضعف المال صراعاً جديداً، لأن الأطراف المختلفة تبدأ بالتنافس على الموارد المحدودة وهكذا تدخل الدولة في دائرة متداخلة :ضعف مالي ينتج صراعاً، وصراع سياسي يبدد المال

خامساً :من ضعف الخزينة إلى ضعف الخلافة

عندما تضعف الخزينة لا يقتصر الأثر على تقليل النفقات، بل يمتد إلى بنية السلطة نفسها فالدواوين تتراجع، والجيش يضطرب، والولاة يستقلون، والوزراء والقادة يزداد نفوذهم، ويصبح الخليفة مضطراً إلى موازنة قوى لا يملك السيطرة المالية الكاملة عليها

ومن هنا يمكن فهم الضعف المالي بوصفه مقدمة للضعف السياسي فالدولة التي لا تستطيع جمع مواردها لا تستطيع فرض أوامرها، والدولة التي لا تستطيع تمويل جيشها وإدارتها تفقد تدريجياً قدرتها على الحكم الفعلي

الخاتمة

([١١]) فاروق عمر فوزي، تاريخ الدولة العباسية، مبحث اللامركزية ونفوذ الأقاليم؛ محمد سهيل طقوش، تاريخ الدولة العباسية، فصل تطور السلطة العباسية وضعف المركز

([١٢]) الجهشياري، الوزراء والكتاب، أخبار المصادرات والعمال والكتاب

تظهر دراسة النظام المالي في العصر العباسي الأول أن المال كان عنصراً أصيلاً في بناء السلطة، لا جانباً ثانوياً في تاريخ الدولة فقد مكّنت موارد بيت المال، وفي مقدمتها الخراج، الخلافة من تمويل الجيش والدواوين والعمران، وربطت الأقاليم بالعاصمة من خلال التحصيل والمحاسبة والإنفاق
وقد اتضح أن قوة الخلافة في مرحلتها الأولى ارتبطت بقدرتها على إدارة الموارد المنتظمة فالخراج وفر دخلاً ثابتاً، والجزية والزكاة والعشور وسعت القاعدة المالية، والدواوين حولت الموارد إلى سجلات وإجراءات، أما الوزارة فقد أدت دوراً تنظيمياً ورقابياً مهماً
كما بين البحث أن العدالة في الجباية كانت شرطاً للاستقرار السياسي والاجتماعي فالضرائب إذا جبيت باعتدال حفظت الإنتاج وأبقت الرعية ضمن دائرة الطاعة، أما إذا جبيت بقسوة فإنها تضعف الزراعة والتجارة وتزيد التذمر
وفي المقابل، لم يكن ضعف النظام المالي اللاحق نتيجة سبب واحد، بل نتج عن تداخل عوامل متعددة؛ منها اتساع الدولة، وتضخم النفقات العسكرية، وفساد العمال، وضعف الرقابة، والصراعات السياسية وقد أضعفت هذه العوامل الخزينة، ومع ضعف الخزينة ضعفت هيبة الخلافة وقدرتها على إدارة الدولة
وعليه فإن دراسة المال في العصر العباسي الأول تمنح فهماً أعمق للتاريخ السياسي العباسي؛ لأن السلطة لا تقوم بالرموز وحدها، بل تحتاج إلى موارد، وإدارة، ورقابة، وعدالة في التحصيل والإنفاق

النتائج

كان النظام المالي ركيزة رئيسة من ركائز قوة الخلافة العباسية في عصرها الأول
احتل الخراج المرتبة الأبرز بين موارد الدولة لأنه ارتبط بالأرض الزراعية والدخل المنتظم
أدى بيت المال وظيفة مالية وسياسية، إذ منح الخليفة القدرة على الإنفاق والتأثير
ساعدت الدواوين المالية، ولا سيما ديوان الخراج، على تحويل موارد الولايات إلى قوة مركزية
أسهمت الوزارة في ضبط الإدارة المالية ومتابعة العمال والولاة
كانت العدالة في الجباية ضرورة سياسية واقتصادية، لا مجرد قيمة أخلاقية
كان انتظام رواتب الجيش من أهم شروط الاستقرار السياسي
أدى ضعف الرقابة المالية إلى نمو نفوذ بعض الولاة والأقاليم
شكل تضخم النفقات العسكرية ضغطاً خطيراً على بيت المال
أدى الفساد المالي إلى تراجع الموارد وإضعاف ثقة الرعية بالدولة
ارتبط الضعف المالي والضعف السياسي بعلاقة متبادلة في تاريخ الدولة العباسية

التوصيات

توسيع دراسة النظم المالية في التاريخ الإسلامي وعدم حصر البحث في الأحداث السياسية والعسكرية
إفراد خراج العراق في العصر العباسي الأول بدراسة مستقلة لأهميته المالية والسياسية
مقارنة ديوان الخراج العباسي بما كان عليه في العصر الأموي لبيان عناصر التطور والاستمرار
تحليل دور الكتاب والوزراء في بناء المعرفة الإدارية داخل الدولة العباسية
إعادة قراءة كتب الخراج بوصفها نصوصاً سياسية وإدارية إلى جانب قيمتها الفقهية
دراسة أثر الجباية في الفئات الاجتماعية، ولا سيما الفلاحين والتجار وأهل الذمة
تدعيم بحوث الترقية في هذا الموضوع بإحالات دقيقة تشمل الجزء والصفحة عند اعتماد المصادر المطبوعة

الإحالات

ينظر :الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج7، حوادث سنة132 هـ؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج5، حوادث سنة132 هـ
ينظر :الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج7، ص615، في ذكر خبر بناء مدينة بغداد؛ اليعقوبي، البلدان، ص52، في وصف بغداد وآثارها
ينظر :الماوردي، الأحكام السلطانية، ص221، باب وضع الجزية والخراج؛ أبو يوسف، كتاب الخراج، ص34، فصل الفيء والخراج

ينظر :أبو يوسف، كتاب الخراج، ص36-34، فصل الفيء والخراج؛ البلاذري، فتوح البلدان، ص 239وما بعدها، في فتوح سواد العراق
ينظر :الماوردي، الأحكام السلطانية، ص221، باب وضع الجزية والخراج؛ أبو يوسف، كتاب الخراج، ص135-133، فصل شأن نصارى بني تغلب وسائر أهل الذمة
ينظر :أبو يوسف، كتاب الخراج، ص146، فصل العشور وحكم من يجبونها؛ قدامة بن جعفر، الخراج وصناعة الكتابة، ص 204وما بعدها، الباب الأول في مجموع وجوه الأموال
ينظر :الجهشياري، الوزراء والكتاب، أخبار الوزراء والكتّاب في العصر العباسي الأول
ينظر :أبو يوسف، كتاب الخراج، ص36-34، فصل الفيء والخراج
ينظر :الجهشياري، الوزراء والكتاب، مواضع أخبار الكتّاب والوزراء في العصر العباسي الأول
ينظر :قدامة بن جعفر، الخراج وصناعة الكتابة، ص36، الباب الثالث في ديوان بيت المال؛ وص 204وما بعدها، مجموع وجوه الأموال
ينظر :الجهشياري، الوزراء والكتاب، أخبار رقابة الوزراء والكتّاب؛ قدامة بن جعفر، الخراج وصناعة الكتابة، ص36، باب ديوان بيت المال
ينظر :ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج5، حوادث الدولة العباسية الأولى؛ الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج8، حوادث سنة 184هـ وما بعدها في أخبار الجيش والولاة
ينظر :ابن خلدون، المقدمة، فصل الجباية وأثر الظلم في العمران؛ أبو يوسف، كتاب الخراج، ص36-34
ينظر :فاروق عمر فوزي، تاريخ الدولة العباسية، مبحث اللامركزية ونفوذ الأقاليم؛ محمد سهيل طقوش، تاريخ الدولة العباسية، فصل تطور السلطة العباسية وضعف المركز
ينظر :الجهشياري، الوزراء والكتاب، أخبار المصادرات والعمال والكتّاب

المصادر والمراجع

أولاً :المصادر الأولية

- أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، كتاب الخراج
- البلاذري، أحمد بن يحيى، فتوح البلدان
- الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك
- المسعودي، علي بن الحسين، مروج الذهب ومعادن الجوهر
- ابن الأثير، عز الدين، الكامل في التاريخ
- الجهشياري، محمد بن عبدوس، الوزراء والكتاب
- قدامة بن جعفر، الخراج وصناعة الكتابة
- الماوردي، علي بن محمد، الأحكام السلطانية
- اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب، تاريخ اليعقوبي
- ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة
- ثانياً :المراجع الحديثة
- حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي
- عبد العزيز الدوري، النظم الإسلامية
- فاروق عمر فوزي، تاريخ الدولة العباسية
- محمد سهيل طقوش، تاريخ الدولة العباسية
- شوقي ضيف، العصر العباسي الأول
- أحمد أمين، ضحى الإسلام
- صالح أحمد العلي، محاضرات في تاريخ العرب
- حسين مؤنس، معالم تاريخ الإسلام
- عبد المنعم ماجد، التاريخ السياسي للدولة العربية
- محمود شاكر، التاريخ الإسلامي :الدولة العباسية